

خطاب جلالة الملك

بمناسبة اجتماع المجلس الأعلى للتخطيط

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله

حضرات السادة

شعبي العزيز :

ليس في مطمحنا ولا في قدرتنا أن نُطلعكم في كلمة وجيزة مثل التي سنلقيها أمامكم على فحوى التخطيط الخماسي الذي هو مجسم في هذه الكراريس التي تحتوي على آلاف الأوراق، لكن نريد من خلال هذا الحديث أن نتطرق إلى بعض النقط المذهبية، ثم نشير إلى بعض الأرقام التي هي بمثابة رأس الرمح في التخطيط المقبل، حتى يمكن للجميع أن يتصور ولو باجمال وايجاز الميادين التي تريد الدولة أن تضع عليها وفيها قوتها وامكاناتها.

يقال إن التخطيط هو قبل كل شيء طريقة للاختيار، لاختيار الوسائل والطرائق التي توصل إلى الأهداف،

ولكن أية أهداف ؟ هل في حياة كل أمة أهداف سياسية محضة ؟ واجتماعية محضة ؟ واقتصادية محضة ؟ أم هنا نظام تريده وتطمئن إليه فتخطط له، حتى يعيش مجتمعنا في ظل ذلك النظام، التخطيط يقتضي قبل كل شيء طريقة لاختيار البيئة الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي السياسية التي نريد أن يعيش فيها المغرب، فإذا اخترناها تمكنا إذ ذاك من إعطاء الأسبقية والأولوية لقطاع دون آخر.

وغير خاف عليكم أن العالم حينما كانت فلسفاته فلسفات مطلقة لا تقبل النسبة قسم نفسه إلى معسكرين. المعسكر الرأسمالي والمعسكر الاشتراكي، وهكذا قرأنا ونحن طلبة، أنه لا يمكن التساكن ولا التجانس بين هذا النظام وبين ذلك النظام، إلا أن الاكتشافات والتجارب والحروب أحدثت تداخلاً بين النظامين، فأصبح العالم الآن يحاول أن يختار لا ذلك النظام الرأسمالي الأعمى الذي لا يترك تنفساً ولا حرية لأي ضعيف، ولا ذلك النظام الاشتراكي النظري الصعب التطبيق الذي دلت الأرقام والحوادث على أن نظرياته يمكن أن تكون أخطر من تطبيقه، أصبح الناس يريدون الآن أن يجدوا نظاماً اقتصاديا واجتماعياً يعيشون في ظله.

ونحن الشعب المغربي المسلم نجد هذا في كتاب الله العظيم الذي يقول (وكذلك جعلناكُم أمة وسَطا).

نريد أن نكون الأمة الوسط التي ليست بالرأسمالية ولا بالاشتراكية، تلك الأمة التي يمكنها أن توفق بين النظامين وذلك بأن تعطي لكل الميادين مدلولها ومفهومها، ذلك أننا نريد أن نفرق بين الميادين التي يجب أن تكون في يد الدولة وتؤمَّم، وبين الميادين والقطاعات التي يجب أن تبتعد عنها الدولة وتبقى في قبضة المبادرات الحرة.

أما ميادين التأميم فيمكنَ أن نقول باختصار إن كل ما يجعل للدولة سلطات على القطاعات الاستراتيجية والضرورية للاقلاع الاقتصادي للاستمرار في النمو، مثل الطاقة، والصناعة الثقيلة، والمواصلات بجميع أنواعها، والقروض ووسائل القروض ودور القروض ذات الصبغة الاقتصادية المنتجة، والثروات الباطنية، براً كانت أم بحراً إلخ.

هذه القطاعات الاستراتيجية ذات الطاقة، كانت مالية أو كهربائية أو نووية أو معدنية أو مالية، لا يمكن للدولة ولأي دولة أرادت أن تقلع وتستمر في النمو أن تتنازل عنها، وهناك ميادين أخرى وهي ميادين المبادرات الخاصة وهي. كل ما يمكن المواطن من رفع مستواه الخاص وخلق الرواج والنيابة عن الدولة التي لا يمكنها أن تخوض جميع الميادين، فنرى الصناعة، والصناعة الصغيرة والسياحة والفلاحة بجميع أنواعها، والتجارة، وخلق شركات مغربية خارج البلاد بجميع القارات حتى يمكن للمغرب أن يتزوج دائما بخلاياه وسلالاته الخاصة، بل أن يأتي بدم جديد وتلقيحات جديدة، ويعرف بنفسه وانتاجه كذلك، وأن يصدر للخارج أدمغة ومفكرين ونخبة طيبة من شبابه.

هذه بعض النظريات كنا نرى واجباً علينا أن لا نلقيها أمامكم فحسب، بل بواسطة هذه الشاشة أمام الرأي العام المغربي، أن ندخلها في هذه الاعتبارات، لأن خطاباً عن التخطيط قد يكون جافاً اذا نحن اقتصرنا فيه على الأرقام والتخطيطات الاقتصادية والتقنية، وكان لزاماً علينا أن نلبس هذا التخطيط الجاف الحسابي المرقوم شيئاً من التفكيرات والتوجيهات والنظريات.

المهم أن التخطيط المقبل له جوانب كثيرة، منها أننا نريد قبل كل شيء أ ن نُجند جميع الطاقات المنتجة يمكن للمغرب أن يبقى سائراً في طريق نمو مطرد، وذلك أننا نحفز الهمم والقابليات حتى يمكن لكل واحد أن يشارك في إطاره وميدانه في هذا المجهود العام.

ثانيا بتشجيع تصدير منتوجات إلى الخارج أكثر ما يكون التشجيع سواء في كمها أو في كيفها، ومن جهة أخرى نريد أن نطبق على هذا التخطيط أكثر من الذي سبقه المبدأ الأساسي الذي قررناه في خطابنا يوم رابع غشت، وهو أننا نريد أن ينتفع من خيرات البلاد أكثر ما يمكن من المواطنين حتى يمكن أن تسودَ عدالة اجتماعية، وحتى يمكن للجميع أن يتمتع بمجهودات الجميع وبامكانات بلاده، وذلك بإصلاح الزراعة ، ولا أقول الاصلاح الزراعي، ذلك أنه حينما نقول الاصلاح الزراعي يتطرق لذهن الناس أننا نريد أن نأخذ ونسلب ونُقطع ونجزىء ونجمع، ولا أريد أن أنجح في عملية فشل فيها الجميع، لا أرى الآن في تاريخ العالم أمة واحدة اشتراكية كانت أو رأسمالية نجحت في عملية مثل هذه فأفضل أن أقول إصلاح الزراعة.

إصلاح الزراعة ربما سيؤدى إلى تحديد الملكية، وواجب أن يؤدى إلى تحديد الملكية، ولكن يجب ألا يؤدى بأفكارنا إلى أن الأراضي لا تخضع لنظام احترام الملك الخاص، لأن الملك الخاص هو في الدستور مطابق للقرآن الذي هو دستورنا الأعلى، نعم لا نريد الاقطاعية، ونريد أن يعيش فلاحونا في نظام وسط يمكنهم من العمل والانتاج، ولكن لا يمنعهم من الاستغلال، ولا يجعلهم عالة على المجتمع، ولا يجعلنا نريد أن ننجح في عملية فشلت فيها جميع الدول الاشتراكية، رغم أنها وطأت أرض القمر، بحيث إن إصلاح الزراعة وتوزيع الأراضي ومغربة القطاعات، ومراجعة الأجور وبالأخص التي هي في الأسفل ومراجعة النظام الجبائي، حتى يمكننا أن نجعله ليناً مرنا في متناول الادارة من جهة، وحتى نجعله أداة قبل كل شيء لابراز تلك العدالة الاجتماعية لا لخلق طبقة دون طبقة، وأخيراً نهج سياسة جهوية لا مركزية تمكن من العمل إلى الخير كلما أرادت الدولة أن تقوم بعملية في جهة ما لمشروع نماء ما.

نعم وراء هذا كله نريد أن نصل إلى أرقام، لأن الأرقام هي التي تجعلنا نقيس بين ما كنا نفكر فيه وبين ما وصلنا إليه وحققناه، وهكذا نريد أن يكون الانتاج الداخلي لا يقل عن 7،5 في المائة، لذا نريد أن نستثمر في الخمس سنوات المقبلة 26 مليارا من الدراهم ستخرج منها 11 ملياراً من ميزانية الدولة.

لذا قسمناها على خمس سنوات يمكننا أن نعلم ما هو الواجب الملقي على عاتق الادارة من جهة، والخواص من جهة أخرى، حتى يمكننا في تلك المدة ــ مدة خمس سنوات ــ أن نستهلك أولا المبالغ، وأن نتم الانجازات.

يجب علينا أن نهتم أكثر ما يمكن بالتشغيل، ذلك أن التشغيل، يرمى إلى هدفين. الأول منع البطالة، الثاني منح العملة رواتب تؤهلهم لتحسين حالتهم وتمكنهم من الهجرة إلى الخارج مؤقتا حتى يحتكوا بأنظمة أخرى، وحتى يروا مسائل أخرى، وحتى يتعلموا ويتفننوا ويرجعوا لنا بمثابة أطر، ولا سيما أنهم في مدة غيابهم يرسلون إلى المغرب أموالا طائلة من العملة الصعبة، الشيء الذي أوجب علينا أن نرى حالتهم في الخارج بأكثر ما يمكن من العناية، وقد أعطينا أمرنا لحكومتنا أن تبرز في ميزانية السنة المقبلة في كتاب الميزانية قسطاً وافرا معروفا يكون مخصصا للأخذ بيد المغاربة القاطنين والعاملين في الخارج للنظر في أحوالهم وتربية أبنائهم وتلقينهم دينهم ولغتهم، والأخذ بيدهم في الفتاوى الدينية وتأطيرهم حتى لا يجدوا أنفسهم أجانب عن بلادهم التي يدرون عليها الخير العميم من أموالهم.

فإذا نحن جهزنا هذا كله، ماذا سيبقى ؟ سيبقى لنا خلال الخمس سنوات المقبلة 255 ألف عاطل من مجموع شعب يبلغ تعداده 17 أو 18 مليون نسمة، وهذا سيجعل لنا حافزاً حتى يمكننا في آخر الخمس سنوات أن ننحدر بهذا العدد إلى عدد أقل.

ولكن لنفرض أننا وصلنا إلى هذا كله، اننا اخترنا الميادين التي يجب على الدولة أن تهتم بها وحددنا الميادين التي نتركها للمبادرات الخاصة ووجدنا للدولة وسائلها وأعطينا للخواص أكثر ما يمكن من الاعانة وأوجدنا البرامج في إبانها والدراسات في مواقيتها، فهل إدارتنا وجهازنا قادران على هذا كله ؟ وأكثر من الجهاز أقول : هل المسطرة المغربية المتشعبة في إمكانها أن تستهلك هذا كله ؟ أقول لا، بكل صراحة وكيفما كان الجهاز ــ الجهاز البشري ــ إذا هو لم يجد مسطرة سريعة ذات فاعلية وجد أنه لا يمكنه أبداً أن يبلغ الأهداف ولو في سبع سنوات، والجهاز الاداري والقانون الاداري والمسطرة الادارية هنا نعني بها وزارتين : المالية والوظيفة العمومية، إننا نريد المراقبة ونريد أن نكون دولة يمكن لحفدتها أن يرجعوا إلى كتب الحسابات ويعرفوا ماذا صرف في سنة كذا، وفي سنة كذا، هذا كله لأن تكويننا تكوين قانوني، ولكن لا نريد التماطل الذي يختفي في ظل المحاسبة.

فلذا أعطينا أمرنا إلى الحكومة، وبالأخص إلى وزيرنا الأول الذي نعلم تكوينه القانوني أن يهيء رسالة خاصة لوزارة المالية حتى ينكب هو ووزير المالية على وثيقة تكون بمثابة دستور للتعامل بين المالية وجميع الوزارات حتى يمكن لنا أن نأكل ونهضم أكثر ما يمكن من المبالغ المالية في أقرب ما يمكن من الوقت، وبأكثر ما يمكن من الضمانات للمحاسبة الوقتية والعادية.

كما أننا أصدرنا أمرنا إلى الوظيفة العمومية حتى تنظر من جديد في السلم الاداري وتنظر من جديد في مسألة الأجور، وتنظر من جديد في النظام الذي لا يترك للمغرب وللادارة المغربية إلا ما لم يرتضيه القطاع الخاص، فكل من فشل في القطاع الخاص وكل من لم يجد عملا في القطاع الخاص لجأ إلى الوظيفة العمومية وأصبحت الادارة المغربية ملجأ خيريا لا يلجأ إليه إلا الضعفاء من المثقفين وحاملي الشهادات.

لذا أرسلنا رسالتنا الملكية إلى وزيرنا الأول لنفرض الخدمة المدنية على كل شاب شاب تخرج من الكلية ليلج لمدة سنتين الادارة راجين من جهة أخرى أن نصل إلى هدفين أو إلى أهداف كثيرة.

الأول : إنني لا أتصور بجهد كبير شاباً مثقفاً جامعياً يشغل منصباً متوسطاً يتعاطى للرشوة. يمكن أن أتخيلها لأن الشيطان يجرى من بني آدم مجرى الدم، ولكن أتخيلها، بجهد كبير، فمن جهة سيقع تنظيف في الأطر الصغرى والمتوسطة والعليا لبعض الوظائف، ومن جهة أخرى كما قلنا في ــ الرسالة الملكية للوزير الأول ــ لما سيخرج أولئك الشبان سينظرون إلى الادارة بعين أخرى.

ثانيا : ربما في مجال السنتين ــ سنتي الخدمة المدنية ــ فإن عدداً من هؤلاء الشبان سوف يفضل البقاء لمزاولة العمل الاداري، وبهذا يتوفر لنا عدد من الموظفين الشيء الذي سيجعل المغرب قادراً على أن يسلك سياسة اللامركزية من جهة، وفي التكثير من العمالات من جهة أخرى، وحتى نعطي مثلا لهذه اللامركزية وللجهوية التي أريد أن أطبقها على المغرب. سأعطيكم رقماً واحدا.

إن البرامج الخاصة الاستثنائية التي ستحظى بها بعض الجهات بعمليات خاصة مقدارها في خمس سنوات 30 ملياراً، يعني ذلك أنه يجب أن تستهلك ستة مليارات في العام لعمليات خاصة ذات صبغة جهوية، فالجهات الآن سبع، وهي تقريباً كل جهة ستحرز على ستة مليارات، وهذا القدر ستة مليارات ــ قادر على بناء مدينة، ستة مليارات ونصف تكاليف بناء سد، ستة مليارات، قادرة على بناء دور للسكنى وتجهيزات جهوية من الناحية الاجتماعية أو السياحية، ستة مليارات لجهة تنفع المجلس الجهوي الذي له الحق القانوني لأن يتعامل كشركة مع بنك للتنمية أو مع شركة أجنبية للقيام بمشروع صناعي أو صناعي وسياحي في الجهة نفسها، فالدولة مصرة على أن تقوم بواجبها، على أن تثب، ومصرة على أن تسير إلى الأمام، شريطة أن تجد في إدارتنا الرجال الكفاة، وعسى أن تجد في قوانينها ومسطراتها ما تريده من سرعة وما تريده من فاعلية، وعساها أن تجد في القطاع الخاص أو المبادرات الخاصة الرجال ذوي النيات الحسنة والارادة في المزيد إلى الأمام.

ولكن شعبي العزيز أصبحت المشاكل اليوم تتداخل بعضها على بعض، ولا يمكن لأي بشر يفكر أن يعيش ببطنه فقط فيأكل أو بفكره فقط فيفكر ولا يمكنه أن يفكر بعد أن أكل فينام تحت شجرة حتى يكون مطمئنا على حقوقه وممتلكاته.

وهذا الاطمئنان لا يمكن أن يكون إلا إذا نظرنا نظرة جذرية في نظام العدالة المغربية، فإذا بقيت هناك وصمة في جبين المغرب فهي وصمة العدلية، والعدلية المغربية، فمسطراتنا متشعبة، وقوانيننا لم نضعها لنا ولبسيكلوجيتنا ولنظامنا الاجتماعي والاقتصادي، ولسكاننا في الجبال ولسكاننا في المدن، ولم نضعها مطابقة لتفكيرنا وعاداتنا، بل أخذناها عن أوربا وعن البلاد السكندنافية، فأصبحت القوانين إن هي ضمنت حق أحد فهي تضمن حق المجرم وتجعل حق المجرم والمسطرات المتشعبة والتطبيق الأعمى لفصل السلط تجعل الناس يتذمرون من المحاكم ويفضلون أن يذهبوا أمام حكم ليحكموه في أمرهم حتى يربحوا الوقت ولا يدفعوا المال ولا تصيبهم الخسارة في ممتلكاتهم، لذا أعطينا أمرنا لوزيرنا في العدل أن يقدم لنا حسب توجيهات معينة مدققة برنامج تسهيل وتيسير المسطرة وتجديد الروح في العدالة، وأنا أعد شعبي العزيز أن سنة 1973 لن تنصرم حتى يكون طابعنا الشريف موضوعا على قوانين جديدة ومسطرات جديدة تجعل من كل عمل وكل من كسب وجد واجتهد يطمئن على نفسه وممتلكاته وحقوقه وذويه، وهكذا سنكون خططنا الأرقام وخططنا المشاريع وهيأنا وسائل اختياراتنا للنظام الذي اخترنا أن نعيش فيه في هذا العالم الذي يقتسم الكرة الأرضية بين اشتراكية ورأسمالية، الا وهو العدالة والعدل، ذلك العدل الذي قال فيه سبحانه وتعالى في حديث قدسي : « يا عبادي، إني حرمت الظلم على نفسي وجعلته محرماً بينكم فلا تظالموا » فلا يمكن لاي مجتمع أن يضمن لنفسه الأمن والمال، إلا



إذا كان الحق هو الكلمة السائدة، لا تعرف كيف تميز بين ضعيف وغني، ولا بين قوي وضعيف، بل يؤخذ الحق لذى الحق، والحق ممن تطاول على الحق، بهذا نتمكن من أن نبعث الطمأنينة في أنفسنا ونبعث اليأس في خصومنا وأعدائنا، لأننا سنكون قد حصنا بلدنا ومجتمعنا في بيت من حديد، ونكون كذلك هيأنا مجتمعنا مطابقاً لما يريده الاسلام وما تريده تقاليدنا.

حضرات السادة،

إني أريد منكم أن تنكبوا بإمعان وسرعة على التخطيط الذي ستأخذون نسخاً منه، وأملي ويقيني أنكم واعون ذلك الوعي العميق لأنكم بعملكم هذا لا تضعون لبنة فحسب بل تضعون حجرة هي بمثابة الزاوية، تلك الحجرة التى إذا هي لم تكن متينة انهار كل ما بني فوقها.

والله سبحانه وتعالى أسأل أن يهدينا جميعاً سواء السبيل، ويطبق علينا جميعا جماعات وأفراداً قوله سبحانه وتعالى « إن يعلم الله في قلوبكم خيرا يؤتكم خيرا ».

اللهم آتنا من الخير والفضل على قدر ما تعلمه في قلبنا، اللهم إننا جعلناك حكما بيننا ونوايانا لنفسك فاحكم لنا أو احكم علينا على حسب ما ترى في نوايانا وما نأمله لشعبنا وما يأمله شعبنا لنفسه، وما نراه من ضرورة في تزايد تلك الرابطة التي يجب أن تكون وتستمر وتبقى وتتقوى بين هذا العرش الذي هو قبل كل شيء الخادم الأول للشعب المغربي، وبين هذا الشعب النبيل الذي هو قبل كل شيء الجيش والدرع المنيع للمغرب وللعرش.

اللهم أبق علينا هذه النعمة وأهدنا سواء السبيل، واجعل عملنا عملا مبروراً ناميا زكيا فيه من الزكاة ومن الصلاة ومن الدعوات ما يجعلنا نحمد المسير ونحمدك سبحانك وتعاليت.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

ألقي بالرباط

الاثنين 17 ربيع الثاني 1393 ــ 21 مايو 1973